



لوبنى زبير، الماء والحرب بالمغرب زمن السعديين  
(1069-916هـ/1659-1510م)، (الرباط: منشورات  
دار الأمان، 2016).

عادة ما يكتسي التنقيب في وقائع الحرب طابعا تقليديا؛ كونها تحيل إلى الزمن القصير حيث تجد الأحداث ومنعرجات السياسة مكانها، وتُرصَد التغيرات السريعة والحادة والانفعالية التي تتم في وقت وجيز. غير أن تخطي المنطق التقليدي، والنظر إلى الحدث العسكري من خلال منطق شمولي يتجاوز القشرة الظاهرة للتاريخ في اتجاه الحفر في البنى العامة، وتحديد نوع العلاقات التي تجمعها، يمكن أن يبرز ثوابت أثرت في الهياكل السياسية والاجتماعية على المدى الطويل. وبتعبير عبد الأحد السبتي، فإن الحدث يكشف البنية إذا استحضر المؤرخ ظرفيات التوتر الاجتماعي أو السياسي التي تنير جوانب متعددة من الممارسة الاجتماعية، وهنا تغادر الأحداث السطح السردي لتفصح عن منطقتها الداخلي، منطق ينقلها من التناثر إلى الانتظام. فلا يعود السؤال متى جرى الحدث الفلاني؟ بل يصبح ماذا يعني ذلك الحدث؟

تندرج بعض الإنتاجات التاريخية المغربية المعاصرة التي قاربت موضوع العلاقة بين الماء والحرب في هذا السياق، كونها تستند في اختيارها إلى الحضور المكثف لظاهرة الحرب في تاريخ المغرب من جهة، وإلى أهمية الماء واتصاله الوثيق بمختلف مناحي الحياة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والذهنية وغيرها من جهة أخرى. ومن ثمة فإن رصد هذه العلاقة من شأنه أن يعيد النظر في كثير من الخلاصات، ويوجب عن بعض الأسئلة العالقة، ويفتح الباب أمام قضايا جديدة لم تنل بعد ما تستحقه من العناية والاهتمام من قبل الباحثين في تاريخ المغرب وقضاياها.

في هذا الاتجاه، تُطل الباحثة لوبنى زبير على عموم القراء والباحثين بعمل صدر عن دار الأمان بالرباط في 268 صفحة، وسمته بعنوان "الماء والحرب بالمغرب زمن السعديين، (1069-916 هـ/ 1510-1659م)"، حاولت من خلاله الإسهام في فهم الدور المحوري الذي اضطلع به الماء في كثير من الأحداث السياسية في تاريخ المغرب السعدي، وموقعه ضمن العناصر المفسرة لكثير من النجاحات التي حققها الجيش السعدي، أو الإخفاقات التي اعتورت مساره.

لا تدعي الباحثة سبق في اقتحام هذا الموضوع، إذ قدمت له بسياق إسطوغرافي يُذكر بما أنتجه الباحثون في هذا المجال؛ معتبرة أن انفتاحها على هذا الموضوع يأتي في سياق تراكم معرفي في مجال البحث في الحضور الوازن لعنصر الماء في تاريخ المغرب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، حيث تعددت الدراسات التي اشتغلت عليه، إما في بعده الاجتماعي باعتباره عنصرا منظما للعلاقات الاجتماعية، أو في بعده التقني المتمثل في شبكة توزيع المياه، أو من خلال دراسة آليات تدبير الدولة لثرواتها المائية. على أن الأهم في هذه الدراسات، بالنسبة للباحثة، يتمثل في تلك التي لامست موضوع الماء في علاقته بالحرب، وأكدت على حضوره في الاستراتيجية العسكرية للأطراف المتحاربة. ومن تلك الدراسات، أساسا، مقالة محمد استيتو عن "الماء والحرب في تاريخ المغرب: أية علاقة؟" المنشورة ضمن أعمال ندوة الماء في تاريخ المغرب، كلية الآداب، عين الشق الدار البيضاء سنة 1999، (177-190) التي تحضر بقوة ضمن هذا العمل موجهة ومؤطرة له، في إطار تراكم محمود، لدرجة يمكن الجزم فيها أن الباحثة اختارت أن تفصل في عناصر هذه الدراسة، وتوثق لكثير من القضايا التي يرجع الفضل في طرحها، أول مرة، لمحمد استيتو.

تعتبر الباحثة أن علاقة الماء بالحرب في تاريخ المغرب تتجاوز ما هو ظري مرتبط بفترة زمنية معينة إلى ما هو بنيوي، مادام أن هذه العلاقة لم تعرف تحولات مهمة بتغير الفترات التاريخية، إذ يمكن للباحث أن يكتشف دور الأزمات المناخية في فترات التحول السياسي، وحضور نقط الماء في تدبير تنقلات الحركات السلطانية، وتجنبها الخروج في فصل الشتاء، وارتباط كثير من المعارك بمجري المياه وغيرها، وهي تجليات عديدة للعلاقة بين الماء والحرب تكاد تتكرر في تاريخ المغرب حسب منظور الباحثة. على أن اختيارها للفترة السعدية، ارتبط بما ميز هذه المرحلة من تحولات جيوسياسية للمجال متمثلة في حضور الأتراك شرقا والإيبيريين شمالا وغربا، وعلاقة المغاربة بالبحر التي شهدت تغيرات مهمة في هذه الفترة.

يصعب الإقرار بأزمة النص وقلة المادة المصدرية بالنسبة لمن رام الخوض في موضوع الماء في تاريخ المغرب، فتناوله من زوايا الاقتصاد والمجتمع والسياسة والذهنيات يفرض الانفتاح على مادة مصدرية متنوعة متوفرة تمتد من المتن التاريخي الصرف إلى الأدب الجغرافي والرحلي، وإلى التراث الفقهي والمناقبى والفلاحي، ثم الأدبي والشعبي وغيرها من المتون التي أثبتت بعض الدراسات مدى غناها بمادة تسمح بمقاربة قضايا الماء وفق مفهوم البنية العميقة والعلائقية. غير أن الباحثة اختارت أن تركز على كتب الحوليات التاريخية المغربية والأجنبية، وبعض كتب الرحلات. ويبدو أن التقاطع الذي يفرضه موضوعها ذو الأبعاد السياسية والطبيعية والاجتماعية كان له دور ما في هذا الانتقاء، مما أثر بشكل كبير في طبيعة القضايا المطروقة، وجعل كثيرا من الموضوعات التي كنا ننتظر طرحها مؤجلة، على أمل أن تنفتح عليها الباحثة في أعمالها المستقبلية.

تمكن الباحثة القارئ من إدراك المفاهيم الخاصة بالماء والحرب، فتعتبر مفهوم الماء واضحا، يشمل كل تجليات هذا العنصر في الطبيعة من أمطار، ومنايع المياه ومجاريها، فضلا عن البحر. أما مفهوم الحرب، فقد انطلقت من تعقده، متسائلة إن كان يستوعب كل الصراعات والمواجهات العنيفة؟ أم أنه يطلق على مستوى معين من الصراع؟ وهل يعني المواجهات العسكرية والمعارك المباشرة؟ أم تشمل الزمن قبلها؟ لذلك، فقد استحضرت بعض التعاريف لكنها لم تنح منحى واضحا في تبني تصور معين لمفهوم الحرب، واكتفت بالتمييز بين الحرب المطلقة حيث يمكن رصد ما قبل الوقائع وامتداداتها، وبين الحرب المحدودة حيث يمكن تتبع تفاصيل المعركة ومجالها. أما على مستوى الاشتغال والتطبيق، فقد اقتضت الباحثة في تتبعها لظاهرة الحرب على الحملات السلطانية والمواجهات العسكرية بين الجيوش النظامية، مستبعدة بذلك أشكالا أخرى من الصراع، لعل أبرزها الصراعات القبيلية، وقد كان من الممكن، لو انفتحت عليها، أن تكتشف علاقة أوثق بين الماء والحرب سواء فيما يتعلق بأسباب الصراعات أو بتدبيرها، وما نتج عن ذلك كله من أشكال تديرية اقتصادية واجتماعية وسياسية وعمرانية وغيرها.

تبدأ الباحثة عملها بفصل عن "دور الأزمة المناخية في عملية التحول السياسي"، ضمن باب: "الماء والسلطة السياسية السعدية"، وفيه حاولت الإجابة عن سؤال العلاقة بين الكارثة الطبيعية والتحول السياسي؟ تتحدث لوينى زبير عن متلازمة بين الكارثة الطبيعية واندلاع الفتن والثورات التي تؤدي أحيانا إلى تغيير الأسرة الحاكمة في تاريخ المغرب، وتذكر في هذا الصدد بخلاصات أعمال سابقة تخص الحقبة الوسيطية ثم الحديثة تدعم هذه الفكرة، ثم تتساءل عن تأثير الماء في مسار السلطة السعدية؟

ركزت الباحثة حديثها عن دور جفاف سنة 928 هـ/1520م، وما تلاه من مجاعات وأوبئة في توسيع نفوذ السعديين وإسهامه في توطيد سلطتهم بالسيطرة على مراكش؛ حيث بدا ضعف تدبير السلطة الوطاسية للأزمة وغيابها في بعض المناطق، مقارنة مع تدبير البرتغاليين الجيد لها من خلال استيراد القمح من وطنهم نحو الثغور المحتلة. لكنهم ما لبثوا أن تضرروا من الأزمة نتيجة دورات الجفاف المتكررة خلال هذه الفترة، التي حولت الثغور التي كانوا يحتلونها إلى عبئ ثقيل نتيجة حاجتها المتزايدة إلى الدعم، وضغط حملات الجهاد على القبائل المتعاونة معهم، فضلا عن تراجع النشاط الزراعي، وتحول كثير من المزارعين إلى رحل، وكلها عوامل أفضت إلى اقتناع البلاط البرتغالي بضرورة التخلي عن بعض الثغور خاصة بعد جفاف 948 هـ/1541م. بالمقابل، استفاد الأشراف السعديون من الأزمة نتيجة ضعف تأثرهم بها، وعزت الباحثة ذلك إلى مخازن الحبوب الجماعية التي أثبتت نجاعتها في مواجهة الأزمات، وإن كنا نعتقد هنا أن هذا التفسير سيصبح ذا قيمة لو استكملت الباحثة هذه الفكرة عن طرق تخزين الحبوب في النصف الشمالي من المغرب. وفي كل الأحوال، فقد أسهم ذلك في تحول القبائل الموالية للأشراف السعديين إلى عنصر لسد الفراغ الديموغرافي في مراكش بعد قرار أحمد الأعرج استغلال هذه الأزمة في اقتحام المدينة، مستفيدا من تضرر الطرف الوطاسي، وانحسار البرتغاليين في الثغور.

وإذا كان انحباس الأمطار وما تلاه من جفاف ومجاعة وأوبئة أسهم في اقتحام السعديين لمراكش، فقد استبعدت الباحثة أن يكون لجفاف 948 هـ/1541م دور ما في دخولهم الأول إلى فاس. ودون التفصيل في هذه النقطة، وفي ما تلا الفترة السعدية من تحولات، وحدود إسهام العامل المناخي فيها، وباختصار شديد، تستبعد الباحثة كذلك أن يكون للكوارث الطبيعية التي عرفتھا الفترة الأخيرة من حكم السعديين دور بارز في انهيار هذه الدولة. ونرى أن خلاصة الباحثة هنا تجعل مسألة التأثير المناخي في التحول السياسي ذات طابع ظرفي لا بنيوي.

وكيفما كان الحال، فقد كان للعامل المناخي، حسب الباحثة، دور أساس في التحول السياسي للأسر الحاكمة؛ فالجفاف يستفيد منه طرف ويتضرر منه طرف آخر، وتختم بسؤال: هل هذا يعني أن هناك جمودا في مواجهة الأزمة المناخية وانعكاساتها؟ ألم تتمكن مؤسسة "المخزن" من تطوير أساليب وإمكانات لمواجهة الأزمة المناخية؟

تنتقل الباحثة بالقارئ إلى مسألة أخرى لها علاقة بالأودية التي اتخذت من قبل أطراف سياسية في بلاد المغرب، حدودا للتمييز بين مناطق سلطتها ونفوذها. وفي هذا الاتجاه، تحدثت عن أودية أم الربيع وملوية وشلف ثم نون والنيجر والسنغال التي تردد ذكرها في المصادر كونها عكست مراحل انتشار سلطة السعديين على المجال. أما المهم هنا، فهي مسألة الوعي بفكرة الحدود، وإن كنا هنا نحبذ استعمال تمييز النفوذ عوض الحدود، لدى السلطة السعدية، حيث تُذكر الباحثة برفض محمد الشيخ السعدي لفكرة تحديد البلاد بين السعديين والأتراك حين اقترحتها سفارة سليمان القانوني، وهو ما انعكس أيضا في النقاش الفقهي لدى علماء المغرب.

تميل الباحثة إلى القول إن عادة اتخاذ الأودية معالم جغرافية طبيعية لتمييز النفوذ بين الدول أو السلط المتجاورة قديمة، حتى إن أودية عرفت في المصادر لهذا السبب. ولم تحد الفترة السعدية عن هذا المنطق، حيث اتفق السعديون والوطاسيون على جعل واد أم الربيع حدا فاصلا بينهما. وفي الشرق، أضحى واد ملوية حدا فاصلا مع أتراك الجزائر، وواد شلف الحد الشرقي للسعديين لمدة عامين، بعد حملة محمد الحران التي توجهت شرقا وتوقفت عند هذا الوادي. وكذلك في الجنوب بالنسبة لواد نون الذي اعتبر الحد الجنوبي لامتداد نفوذ الأشراف، وبعده نهري النيجر والسينغال خلال حملة أحمد المنصور على السودان. وإجمالا، فقد أكدت الباحثة الحضور البارز لبعض الأودية كمعالم طبيعية للحدود السياسية للمغرب، كما لاحظت أيضا أن عملية التوسع تنطلق بتجاوز الحد السابق الذي غالبا ما يكون مجرى مائي، وتتوقف عند مجرى مائي آخر يصبح بدوره الحد السياسي، وهو ما ينطبق على عملية التوسع شرقا وجنوبا.

تفرض هذه المسألة تسجيل بعض الملاحظات نراها ضرورية، أولها التأكيد على أن الأودية هنا تظل معلما جغرافيا بارزا، مثله مثل الجبال مثلا، يتم اعتماده للتمييز بين نفوذ سلطتين اتفقا، ولا نرى دورا للماء هنا مقارنة بالبحر مثلا حيث تتدخل عناصر أخرى مرتبطة بمسألة العلاقة بالبحر والقدرة على تجاوزه، وفي هذه الحالة يصبح للماء فعلا دور في رسم حدود سلطة دولة ما. أما اعتماد الواد حدا سياسيا، دون اتفاق أو نتيجة توقف حملة سلطانية عنده، فلا نعتقد بأنه يمثل حدا فاصلا مادام أن التوقف عنده أو تجاوزه مرتبط بقوة الدولة أو ضعفها، أي بحدود قدرتها على توسيع مجال نفوذها.

يضاف إلى ما سبق أن القول بأن الأودية، باعتبارها مجرى مائي، مثلت حدودا لنفوذ بعض السلط السياسية، يفرض أن تكون هذه الأودية أيضا حدودا فاصلة لمجالات القبائل، وما دام أن هذا الأمر يظل مستبعدا، لأنها تمارس انتجاعها في مجال

حيوي يشمل الواد بصفتيه، خاصة وأنا أمام أودية لا أنهار يصعب اختراقها، فإن اعتماد أم الربيع مثلا أو غيره حدا فاصلا بين سلطتين يظل ذهنيا لا جغرافيا على اعتبار أن نفوذ سلطة ما يترجم في الواقع بنفوذها على القبائل المستوطنة في هذه المجالات، ولعل أبرز مثال في هذا الصدد بلاد دكالة التي اعتبرت في بعض المضان حدا بين سلطة الوطاسيين ونفوذ السعديين.

تنتقل الباحثة بالقارئ، في الباب الثاني من عملها، إلى طرق مسألة: "الاستراتيجية الحربية للماء؟" حيث تعتبر أن الأهمية الحربية للماء تتجلى في حضوره الوازن في تدبير تنقل الجيش والحملات العسكرية، وفي اختيار أمكنة المواجهة مع الطرف الآخر، وأيضا من خلال توظيفه في أحداث عسكرية متعددة كأداة للحصار والضغط ووسيلة للتسرب نحو الداخل، وفي كونه عنصرا منظما للمجال الحربي، وهو ما بينته الباحثة من خلال العناصر الآتية:

أولا- في اختيار أوقات الحرب والمواجهات العسكرية، إذ عادة ما كان يتم تجنب القتال في الفصل المطير، اعتبارا لما يعترى الحركات من مشاكل في تنقلها، ولما قد يصيب الجنود من أمراض وأوبئة خلالها. ولأن عناصر الجيش لم تكن مدربة على القتال زمن الشتاء، فقد سجلت الباحثة أن معظم الحروب والمعارك التي عرفها العصر السعدي كانت خارجة فترات المطر وتساقط الثلوج، وهو ما وسمته بـ"الهدنة الشتوية" المؤقتة. وعلى عكس هذا، تبدو بعض الثورات التي قامت ضد السعديين استغلالا لهذا الفصل ولظروفه المناخية. كما أن الأوروبيين فطنوا بنقطة ضعف الجيش النظامي المغربي هذه، فقرروا في بعض الحالات غزو المغرب في هذا الفصل بالذات. وإن كان نموذج خطة خورخي دي هنين (J. de Henin)، الذي عقدت الباحثة لها فصلا خاصا، لم يتحقق على أرض الواقع، وظل مقترحا لم ينفذ، إلا أن أهميته تكمن في استحضاره ظروف فصل الشتاء، وأهمية نقط الماء في إنجاح أي حملة عسكرية ضد المخزن المغربي.

ثانيا- الدور الاستراتيجي لنقط الماء في الممارسات العسكرية والحربية؛ إذ عادة ما كان قائد الجيش يأخذ بعين الاعتبار مسألة تحديد نقط الماء وضبط المسافة بين كل نقطة وأخرى في تدبيره لخطة تنقل الجيش وأمكنة تربصه. وارتباطا بهذه الأهمية، فقد سجلت الباحثة أن كثيرا من المعارك التي عرفها تاريخ المغرب حملت أسماء لنقط الماء التي جرت قربها من قبيل واد بوعقبة وواد أم الربيع ووادي المخازن، بل إنها تفسر بعض هزائم الجيش المغربي بعدم الاختيار الجيد لمكان تربص الجيش، ومدى قربه من نقط الماء.

ثالثا- توظيف عنصر الماء في أزمنة الحصار لإضعاف الطرف المحاصر، أو في استغلال الواد ضمن الاستراتيجية العسكرية لمنع الطرف الآخر من عبوره، أو منعه من الهروب في حالة الهزيمة.

قارت الباحثة في الباب الثالث من عملها موضوعا ذا قيمة مهمة، يتعلق الأمر بالعلاقة بين الماء والعمارة الحربية، وبطبيعة الدور الذي كان للماء في الاختيارات العمرانية للسلطة السعدية. وفي هذا الصدد، ميزت الباحثة بين العمران الحربي البحري ونظيره البري، حيث رصدت علاقة السلطة السعدية بمجالها البحري، ودور عنصر الماء في اختيار مواقع بناء الحصون وأهميته في زيادة منعتها من خلال عرض نماذج من العمارة الحربية السعدية. ونعتقد أنها لم توفق كثيرا في مقارنة هذه القضية، أولا لاعتبارها أن المقصود بالمعمار البحري هو الأسطول وقطعه، وقد قدمت في هذا الصدد جردا لأسماء قطع هذا الأسطول خلال العصر السعدي، وحاولت أن تجيب عن سؤال وضعية الأسطول السعدي في مواجهة الأخطار الخارجية؟ وثانيا لإدماجها العمران البحري ضمن العمران البري، ونقصد هنا الحصون والقلاع التي شيدت في مصبات الأودية وعلى الواجهة البحرية، التي كان الغرض منها تحصين المجال المعني من أي خطر قادم من البحر.

نشير في الأخير إلى أن توسيع دائرة القراءة لتشمل أصناف أخرى من المصادر، ثم النظر إلى الحرب باعتبارها ظاهرة جمعية تحدث بين جماعات سواء أكانت ضخمة، كما هو الحال بالنسبة للدول والممالك والإمبراطوريات، أو ضئيلة، مثل حروب القبائل والجماعات الصغرى، سيسهم لا محالة في الانفتاح على قضايا جديدة من قبيل موقع الماء ضمن العناصر المنتجة لظاهرة الحرب القبلية، ودوره في رسم معالم البنية العمرانية المصبوغة بالطابع الأمني والعسكري في المجال القبلي، وإفراز أنماط معينة من العمران الدفاعي مثل أبراج المراقبة التي كانت تقام قرب بعض نقط الماء وانتشرت في هذه المرحلة خاصة لدى قبائل الواحات. فضلا عن إدراك العلاقة بين طبيعة المواد المعتمدة في التحصين وبين اعتماد الماء، أحيانا، سلاحا في المواجهة أو الاختراق. وكل ذلك وغيره ينبغي أن يتم من خلال تكثيف الأسئلة النظرية لتوسيع آفاق البحث بعيدا عن منطلق يقتصر على الاهتمام باستعراض الوقائع وتجميع المعطيات على الرغم من أهميتها.

حميد تيتاو

جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس